

البيان الافتتاحي للتحقيق حول كوفيد-19 في المملكة المتحدة

تم تعييني رئيسةً للتحقيق حول كوفيد-19 العام في المملكة المتحدة في ديسمبر 2021. لقد حدد رئيس الوزراء الشروط المرجعية في 28 يونيو 2022 بعد التشاور مع الجمهور والحكومات في اسكتلندا وويلز



وأيرلندا الشمالية. وأنا أدلي بهذا البيان اليوم لفتح التحقيق ولتحديد منهجي في إدارته.

لقد أثرت جائحة كوفيد 19 علينا جميعًا. وأثرت على البعض أكثر بكثير من البعض الآخر. لقد فقد الناس أحبائهم ولم يتمكنوا من إقامة العزاء كما ينبغي. فقد الأطفال والشباب فرص التعليم. فشلت الشركات. تدهورت الصحة الجسدية والنفسية. شعر الناس بالعزلة. ورغم أن الحياة بدأت أخيرًا في العودة إلى طبيعتها، إلا أن الوباء لا يزال معنا ولا يزال الكثير من الناس يعانون. وأولئك الذين عانوا أكثر من غيرهم يريدون معرفة ما إذا كان يمكن فعل أي شيء لمنع أو تقليل معاناتهم، وهذا هو سبب إجراء هذا التحقيق.

عندما كنت قاضية، كنت أتعامل مع الحقائق والأدلة. لذا اسمحوا لي أن أبدأ بالحقائق المتعلقة بالوباء كما نعرفها بالفعل.

في 31 ديسمبر 2019، أبلغت منظمة الصحة العالمية عن مجموعة من حالات الالتهاب الرئوي لسبب غير معروف تم اكتشافها في مدينة ووهان بمقاطعة هوبي بالصين. وتم التعرف على فيروس كورونا الجديد لاحقًا من خلال عينات المرضى. انتشرت العدوى بفيروس كورونا بسرعة وبحلول 11 مارس 2020، وصفت منظمة الصحة العالمية كوفيد-19 بأنه جائحة. تم تشخيص أول مريضين في المملكة المتحدة بفيروس كورونا في يورك في 30 يناير 2020. في أوروبا، شهد شهر مارس 2020 ارتفاعًا هائلًا في حالات المرض والوفيات الناجمة عن الفيروس. في بلدان مثل إيطاليا، اتخذت تدابير صارمة لتقييد حركة الناس.

في 11 مارس 2020، فيما يتعلق بالميزانية السنوية لذلك العام، أعلن وزير الخزانة آنذاك عن حزمة بقيمة 12 مليار جنيه إسترليني من الدعم الطارئ لمساعدة المملكة المتحدة على التعامل مع التأثير المتوقع للفيروس. وبعد خمسة أيام، حث رئيس الوزراء الجميع في المملكة المتحدة على العمل من المنزل، ووقف المخالطة غير الضرورية مع الآخرين، وتجنب الحانات والمطاعم، وإعطاء المملكة المتحدة الوقت للتعامل مع الوباء. في 17 مارس، أعلن وزير الخزانة عن 330 مليار جنيه إسترليني من القروض المدعومة حكوميًا و 20 مليار جنيه إسترليني في شكل تخفيضات ضريبية ومنح للشركات المهتدة بالانهيار. في 18 مارس، أعلنت الحكومة إغلاق المدارس اعتبارًا من نهاية ذلك الأسبوع. في 20 مارس، أعلن وزير الخزانة أن الحكومة ستدفع ما يصل إلى 80% من أجور الموظفين المعرضين لخطر التسريح.

في 23 مارس، أعلن رئيس الوزراء قيودًا صارمة على الحياة اليومية للجميع في المملكة المتحدة، فيما أصبح يُعرف باسم الإغلاق الوطني الأول. لم يُسمح للأشخاص بمغادرة المنزل إلا لشراء الطعام، أو ممارسة الرياضة، أو تلبية احتياجات طبية أو تقديم الرعاية لشخص ضعيف، أو الذهاب إلى العمل إذا كان العمل من المنزل غير ممكن. أصبح شراء وتوفير معدات الحماية الشخصية من الأمور ذات الاهتمام الوطني.

شهدت الأشهر التي تلت ذلك عددًا كبيرًا من الوفيات (أشارت الإحصاءات الرسمية إلى أنه تم تسجيل أكثر من 180000 حالة وفاة مرتبطة بكوفيد-19 منذ 9 مارس 2020)، وتم إغلاق الشركات والمدارس، وتطبيق نظام العمل في المنزل والتعليم المنزلي للقادرين على ذلك، واقتضت الدولة مبالغ طائلة لتقديم الدعم، وألغيت أو أُجّلت الفعاليات، وفُرضت قيود شديدة على حضور الجنازات والشعائر الدينية. كانت القيود المفروضة على كل جانب من جوانب الحياة في المملكة المتحدة غير مسبوقة في غير وقت الحرب.

تم تخفيف إجراءات الإغلاق وأعيد فرض بعض القيود على مدار العام وفي العام التالي، بما في ذلك إغلاقين إضافيين في أكتوبر 2020 ويناير 2021. في ديسمبر 2020، تم إعطاء أول لقاح لـ كوفيد-19 وتبع ذلك برنامج تطعيم شامل على

مدار الأشهر والسنوات التي تلت ذلك. بحلول ربيع عام 2022، بدأت تخفيف القيود المفروضة على الحياة المحلية على مستوى الأقاليم الأربعة للمملكة المتحدة. ونحن بالطبع نأمل أن نكون قد تجاوزنا أسوأ آثار جائحة كوفيد-19 وأن جائحة أخرى ليست قاب قوسين أو أدنى، لكن لا يمكننا التأكد من ذلك.

وقد تم إجراء هذا التحقيق على ضوء هذه الخلفية.

إن وظيفتي ومهمة هذا التحقيق هي النظر في الاستعدادات والاستجابة للوباء في إنجلترا وويلز واسكتلندا وأيرلندا الشمالية وتقديم تقرير عنها. توفر الشروط المرجعية - التي حددها رئيس الوزراء الشهر الماضي - الخطوط العريضة للقضايا التي سينظر فيها التحقيق. وهي قضايا واسعة النطاق، كما يليق بتحقيق في حدث بهذا الحجم.

وبالتالي فهذه مهمة كبيرة، وإذا أريد القيام بها بشكل صحيح فسوف تستغرق وقتًا وستكون لها تكلفة كبيرة. لم يكن قرار إجراء التحقيق قرارًا، لكنني أتحمّل مسؤولية القيام به. إنني عازمة على إدارة التحقيق بأكثر قدر ممكن من الدقة والفعالية، مع الأخذ في الاعتبار الشروط المرجعية واسعة النطاق للتحقيق وضرورة أن تكون إجراءات التحقيق صارمة وعادلة. وفي ظل هذا النطاق الواسع، أحتاج إلى أن أكون صارمة. سيكون من المستحيل استدعاء كل شاهد فيما يتعلق بكل حدث أو قضية أو قرار رئيسي، لذا يجب أن يُركز التحقيق على القضايا الرئيسية.

يتمثل أحد أهداف هذا التحقيق في تقديم سرد واقعي لما حدث في جميع أنحاء المملكة المتحدة. ومن أهدافه أيضًا معرفة الدروس المستفادة لتوجيه الاستعدادات للأوبئة في المستقبل في المملكة المتحدة. إنني عازمة على القيام بهذا التحقيق واختتامه بأسرع ما يمكن حتى نستخلص الدروس المستفادة قبل حدوث جائحة أخرى.

هذا تحقيق قانوني تم إجراؤه بموجب قانون التحقيقات لعام 2005. وهذا يعني أنه يجب أن يتم بشكل علني، مع مراعاة أي قيود مفروضة للحماية من مخاطر الإضرار بالمصلحة العامة. سأجري التحقيق بنزاهة وعلانية وفقًا للالتزاماتي

القانونية نحو القيام بذلك. سوف أضمن أن أولئك الذين يشاركون بشكل وثيق في أعمال التحقيق وكذلك الجمهور الأوسع يتلقون تحديثات منتظمة حول التقدم المحرز.

لديّ سلطة الحصول على الأدلة من جميع أنحاء الأقاليم الأربعة للمملكة المتحدة والإلزام بتقديم الوثائق ومثول الشهود. سوف أتعامل مع جميع حاملي الأدلة والشهود بإنصاف، كما هو مطلوب مني، لكنني لن أتردد في توضيح آرائي بشأن أي شخص أو منظمة تقف في طريق التحقيق الذي يؤدي مهمته.

من المهم أيضاً توضيح الصلاحيات التي لا أملكها. يتمثل دوري في العثور على الحقائق، والتأكد مما حدث بشكل خاطئ (وما حدث بشكل جيد)، وتقديم توصيات بشأن الدروس التي يجب أن تستفيد منها المملكة المتحدة من الوباء. لا أملك سلطة الملاحقة القضائية أو إقامة دعوى ضد أي شخص، ناهيك عن فرض غرامة على الأشخاص أو سجنهم نتيجة أفعالهم أو تقصيرهم فيما يتعلق بالوباء.

أود الآن أن أنتقل إلى مصادر المعلومات الأخرى التي ستكون حيوية لهذا التحقيق؛ الاستماع إلى الأشخاص حول تجاربهم، واستخدام البحث والتحدث إلى الخبراء لجمع أكبر قدر ممكن من وجهات النظر.

تتطلب الشروط المرجعية أن يستمع التحقيق إلى تجارب العائلات التي فقدت ذويها والآخرين الذين عانوا من المشقة أو الفقد نتيجة الوباء، وأن ينظر بعناية في تجارب العائلات التي فقدت ذويها. هذه مهمة كبيرة وهامة. وسوف يفعل التحقيق ذلك بعدة طرق مختلفة، منها "تمرين الاستماع" الذي سيبدأ في وقت لاحق من هذا العام.

سيكون تمرين الاستماع هذا ذا قيمة كبيرة للتحقيق من خلال جمع تجارب الوباء من جميع أنحاء المملكة المتحدة، بما في ذلك تجارب الأشخاص الأكثر تضرراً وأيضاً أولئك الذين لم يُسمع صوتهم أبداً. سيوفر فرصة للأشخاص لإخبار التحقيق عن تجاربهم من دون إجراء تقديم الأدلة الرسمي أو حضور جلسة استماع عامة، بحيث يشعر الجميع بالقدرة على المساهمة في التحقيق، إذا رغبوا في ذلك، وأن يتم الاستماع إليهم. بدأ فريق العمل على تسهيل هذا الأمر قدر الإمكان،

على سبيل المثال عبر الإنترنت وكذلك من خلال النقاشات على مستوى المملكة المتحدة.

سيتم تحليل التجارب التي تمت مشاركتها مع التحقيق وتقديم التقارير التي تسلط الضوء على الموضوعات التي تظهر. لن تكون هناك قيود على ما يمكن أن يقوله الناس للتحقيق، لكن لا يمكن التحقيق فيما يُدلون به كأفراد. وبهذه الطريقة، سوف نعرف معلومات أكثر بكثير عن تأثير الوباء على من فقدوا ذويهم، وعلى موظفي الرعاية الصحية والاجتماعية ومقدمي الرعاية، وعلى الشركات والعاملين والمهن وسبل العيش، وعلى نظام العدالة الجنائية، وعلى الأطفال، وعلى التحصيل الأكاديمي و على المجتمعات المختلفة في الأقاليم الأربعة.

سيقوم التحقيق أيضاً بمراجعة الأبحاث الحالية حول الوباء من جميع أنحاء العالم حيث سيساعد ذلك في فهم استعداد المملكة المتحدة للوباء واستجابتها له، والتكليف بإجراء بحث خاص بها في المجالات التي تتطلب تحليلاً أكاديمياً جديداً. سيتم الكشف عن الأبحاث التي اطلع عليها التحقيق في إجراءاته عند الاقتضاء وسيتم نشرها على موقع التحقيق.

سأعين مجموعات من الخبراء العلميين وغيرهم لمساعدة لجنة التحقيق في عملها، وسوف تغطي هذه المجموعات عدداً من الموضوعات والآراء المختلفة. سيكون هذا مهماً لضمان استفادة التحقيق من الخبرة المتاحة وفهم مختلف الآراء حول الجوانب العلمية والاقتصادية الرئيسية للوباء. التحقيق عبارة عن عملية مستقلة لتقصي الحقائق. وهو لن يقدم أي افتراضات، لكن سيسترشد بالأدلة. سيتم تكليف مجموعات الخبراء بمهمة إعداد تقارير مشتركة، والتي يمكن استخدامها كدليل، وتحديد مواطن الاتفاق والاختلاف حول الموضوعات التي تم توجيههم للمساعدة بشأنها. سيترك الأمر لي بصفتي رئيسة التحقيق لتقرير مقدار الوزن الذي يجب إعطاؤه لهم.

حددت الفرق التي تقود عملنا الاستقصائي بالفعل عدداً من الموضوعات التي سنقوم بإجراء بحث بشأنها ونطلب فيها مشورة الخبراء. سأقدم المزيد من التفاصيل حول نهجنا المقصود للبحث واستشارة الخبراء في جميع جوانب التحقيق. سوف نجمع هذه الخبرات والتقارير والبيانات والأبحاث لتزويد التحقيق الاستقصائي بالمعلومات والتحضير لجلسات الاستماع العامة.

كما ذكرتُ سابقاً، فإن اختصاصات التحقيق واسعة النطاق ومتطلبية. لقد فكرنا بشكل كبير في كيفية تجميع الأدلة وفحصها على أفضل وجه، ويمكن أن يصل التحقيق في النهاية إلى استنتاجات قوية وعادلة.

لمعالجة الجوانب العديدة المختلفة للوباء التي تشملها الشروط المرجعية، فقد قررت تجميعها في شكل وحدات. سيكون لدي فرق، في جميع أنحاء المملكة المتحدة، للتحقيق في كل وحدة. وسيحصلون على الأدلة ويحلونها، ويتأكدون من تزويد المشاركين الأساسيين في التحقيق بالوثائق وقدرتهم على التحضير لجلسات الاستماع العامة. سيعملون على نطاق واسع بالتوازي. سأقوم بعد ذلك بإجراء جلسات الاستماع العامة لكل وحدة، واحدة تلو الأخرى.

لقد صرّح رئيس الوزراء أنه يرغب في تعيين عضوين إضافيين من أعضاء اللجنة لمساعدتي في سماع الأدلة وتقديم النتائج والتوصيات. لكني لا أريد تأجيل العمل حتى يتم تعيينهم، لذا فقد أصدرت تعليماتي لفريق التحقيق للمضي قدماً في إعداد الوحدات.

سيتم الإعلان عن الوحدات وفتحها بالتسلسل، مع دعوة الراغبين في القيام بدور رسمي في التحقيق للتقدم ليصبحوا "مشاركين أساسيين" في كل وحدة، بدلاً من التحقيق ككل. ورغم أنني أدرك أن بعض الأفراد والمجموعات والمنظمات قد يتقدمون ويصبحون مشاركين أساسيين في أكثر من وحدة واحدة، فإن تقسيم عمل التحقيق وتعيينهم بهذه الطريقة سيسمح لي بالتأكد من أن كل وحدة يمكن إدارتها بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة. أدعو المتقدمين إلى تجميع أنفسهم مع غيرهم من أصحاب الاهتمامات المماثلة، حيثما أمكن ذلك، للمساعدة في إدارة العدد الكبير المحتمل من الأشخاص والمنظمات التي تسعى للحصول على صفة مشارك أساسي.

سأفتح الوحدات الثلاث الأولى وسأعقد جلسات استماع أولية هذا العام، وستبدأ جلسات الاستماع العامة الموضوعاتية في أواخر ربيع عام 2023.

ستُفتح الوحدة 1 اليوم. وسوف تبحث إلى أي مدى تم تحديد وتخطيط خطر انتشار جائحة فيروس كورونا بشكل صحيح وما إذا كانت المملكة المتحدة مستعدة لذلك الاحتمال. ستُنظر الوحدة في استعداد المملكة المتحدة لحالات الطوارئ المدنية في النظام بأكمله، بما في ذلك توفير الموارد ونظام إدارة المخاطر والاستعداد للأوبئة. كما سيبحث في عملية صنع القرار الحكومي المتعلقة بالتخطيط ويسعى إلى معرفة الدروس المستفادة من الحوادث السابقة وعمليات المحاكاة والمقارنات الدولية.

أُخطط لعقد أول جلسة استماع تمهيدية في هذه الوحدة في سبتمبر، وستبدأ جلسات الاستماع العامة الكاملة للوحدة 1 في ربيع العام المقبل. تبدأ اليوم أيضًا عملية التقديم لمن يرغبون في اعتبارهم مشاركين أساسيين في الوحدة 1، على أن يكون الموعد النهائي لتقديم الطلبات هو 16 أغسطس.

ستُقسم الوحدة 2 إلى أجزاء. سيبحث الجزء الأول في الحوكمة السياسية والإدارية الأساسية وصنع القرار في المملكة المتحدة. وستتناول الاستجابة الأولية للمملكة المتحدة لوباء كوفيد-19 وأيضًا عملية صنع القرار في الحكومة المركزية، بما في ذلك الأداء السياسي والخدمة المدنية وفعالية العلاقات مع الحكومات في اسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية والسلطة المحلية والقطاعات التطوعية / المجتمعية. ستُنظر أيضًا في عملية صنع القرار للتدخلات غير الدوائية (بمعنى آخر عمليات الإغلاق وجميع القيود والمتطلبات الأخرى)، فضلًا عن استخدام الخبرة العلمية، وجمع البيانات والنمذجة، والاتصالات الحكومية واتصالات الصحة العامة، بما في ذلك علم السلوك، والرسائل، والمحافظة على الثقة والرقابة البرلمانية والرقابة التنظيمية.

بعد النظر في الصورة من منظور المملكة المتحدة ككل (وكذلك من منظور إنجلترا) في الوحدة 2، فإن الوحدات 2 أ و 2 ب و 2 ج سوف تتناول نفس القضايا الشاملة والاستراتيجية من منظور اسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية. ستتم الوحدات 2 أ و 2 ب و 2 ج في اسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية على التوالي.

على الرغم من أنه تم إجراء تحقيق في اسكتلندا تحت إشراف السيدة بول للنظر في الأمور المفوضة إلى حكومتها (ولا يزال من الممكن إجراء تحقيقات في ويلز وأيرلندا الشمالية)، فإن مهمة التحقيق التي أجريها هي على نطاق المملكة المتحدة. بموجب شروط قانون التحقيقات لعام 2005 وشروطي المرجعية، يتحتم عليّ أن أفكر في الأمور المحفوظة والمفوضة في نفس الوقت حين تتداخل. ومع ذلك، عندما يعود التحقيق إلى كل من الأقاليم المفوضة في وحدات لاحقة لمعالجة تلك الأمور التي لم يتم تناولها في الوحدات 2 أ و 2 ب و 2 ج ، فإنني أعتزم، فيما يتعلق بالمسائل الاسكتلندية، ترك أكبر عدد ممكن من القضايا المفوضة إلى لجنة التحقيق الاسكتلندية.

باتباع هذا النهج، فإن شاغلي الأساسي هو أن يكون واضحًا للناس في جميع أنحاء المملكة المتحدة أي تحقيق هو المسؤول عن النظر في قضايا معينة. يجب أن أراعي أيضًا المنظمات والأفراد الذين سيتم استدعاؤهم للإدلاء بالشهادة، ومنحهم الثقة بأنه لن تكون هناك دعوات متكررة لنفس المادة من تحقيقات مختلفة. عندما ينظر تحقيقي في قضايا تتعلق على وجه التحديد باسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية، سأسعى إلى تقليل الازدواجية في التحقيقات وجمع الأدلة والإبلاغ مع أي تحقيقات أخرى أنشأتها الحكومات في تلك الأقاليم.

ستكون قاعدة التحقيق لجلسات الاستماع العامة في لندن، لكنه سيقضي بعض الوقت أيضًا في الاستماع إلى أدلة حول استجابة وتأثير الوباء في كل من الأقاليم الأربعة التي تتألف منها المملكة المتحدة.

سيفتح التحقيق الوحدة 2 في أواخر أغسطس من هذا العام، وسيعقد أولى جلسات الاستماع التمهيدية في الخريف، وستبدأ جلسات الاستماع العامة لهذه الوحدة في صيف 2023 في لندن. ستأتي الوحدات 2 أ و 2 ب و 2 ج بعد ذلك.

ستدرس الوحدة 3 تأثير كوفيد والاستجابات الحكومية والمجتمعية له على أنظمة الرعاية الصحية بشكل عام وعلى المرضى والمستشفيات وغيرهم من العاملين في مجال الرعاية الصحية. وسوف يبحث، ضمن قضايا أخرى، في أنظمة الرعاية الصحية والحوكمة، والمستشفيات، والرعاية الأولية (بما في ذلك الممارسين العموميين وأطباء الأسنان)، والتأثير

على قوائم انتظار NHS والعلاج غير المرتبط بكوفيد، والتأثيرات على توفير الرعاية الصحية لبرامج التطعيم والتشخيص والدعم لمرضى كوفيد الذين يعانون منه لفترات طويلة.

هذه ليست سوى الوحدات الأولى التي سينظر فيها التحقيق، وسوف ينشر التحقيق مزيداً من المعلومات حول الوحدات اللاحقة في الأشهر المقبلة. على نطاق واسع جداً، من المرجح أن تغطي هذه الوحدات كل قضايا "النظام" و "التأثير" في جميع أنحاء المملكة المتحدة، بما في ذلك: اللقاحات والعلاجات والعلاج المضاد للفيروسات في جميع أنحاء المملكة المتحدة، وقطاع الرعاية، والمشتريات الحكومية ومعدات الحماية الشخصية، والاختبار والتعقب، والأعمال الحكومية والاستجابات المالية في جميع أنحاء المملكة المتحدة وتأثيرها على قطاعات الأعمال وعدم المساواة الصحية وتأثير كوفيد-19، والتعليم والأطفال والشباب وتأثير كوفيد-19 على الخدمات العامة والقطاعات العامة الأخرى.

أكرر الوعد الذي قطعته في الشروط المرجعية بأنه عند التحقيق في كل هذه القضايا، ستكون أوجه عدم المساواة في طبيعة الاستقصاءات التي يقوم بها التحقيق.

أعلم أن العديد من الأشخاص سيتساءلون إلى متى سيتعين عليهم الانتظار لسماع استنتاجاتي وتوصياتي. من خلال بدء التحقيق فعلياً عن طريق الوحدات، سأكون قادرة على تقديم تقارير منتظمة. أعتزم التأكد من أن التقارير تركز على التحليل الرئيسي والنتائج والتوصيات وأن تكون مكتوبة بلغة واضحة بحيث يسهل فهمها من قبل أي شخص يرغب في قراءتها. عندما أقدم توصيات للناس أو المنظمات، أتوقع منهم أن يأخذوها في الاعتبار ويستجيبوا لها سريعاً، للتأكد من أن المملكة المتحدة مستعدة جيداً قدر الإمكان للاستجابة للوباء القادم وحماية أرواح شعبها. سيراقب التحقيق تنفيذ التوصيات التي يقدمها خلال فترة عمله.

أريد أن أنتهي من حيث بدأت، بالإشارة إلى أهمية هذا التحقيق للأشخاص الذين عانوا أكثر من غيرهم. خلال الاستشارة العامة التي تمت في وقت سابق من هذا العام، عندما التقيتُ بالعائلات التي فقدت ذويها أثناء تفشي الوباء، اندهشتُ لمعرفة إلى أي مدى كان هذا الفقدان مدمراً لهم، وهو ما تقام بسبب تأثير القيود المفروضة في ذلك الوقت على قدرتهم على

الحنن. أعلم أن آخرين عانوا من خسائر كبيرة أيضًا نتيجة للوباء وأن كل شخص قد تغيرت حياته إلى حد ما. من ناحيتي، سأبذل قصارى جهدي لإجراء التحقيق بطريقة تعترف بهذه المعاناة وتسعى إلى تقليص نطاق معاناة الآخرين بنفس الطريقة في المستقبل.

ونظرًا لاتساع نطاق تحقيقاتي، لن يكتمل هذا الأمر بالسرعة التي قد يرغب البعض بها. وأنا لا أعتذر عن ذلك. إنني مصممة على ضمان وصول التحقيق إلى الأدلة التي يحتاجها وأن يُتاح له الوقت لتحليل تلك الأدلة بشكل صحيح قبل أن يمثل الشهود أمامي. سأحاول التأكد من أن ترتيب الوحدات منطقي ويرسم صورة للوباء؛ لن يوافق الجميع على هذا الأمر ولكنه سيسمح لي بالبحث بعمق كافٍ في كل قضية أعتقد أنها بحاجة إلى تدقيق.

هذا التحقيق هو فرصتنا للتفكير في كل ما حدث خلال الوباء في المملكة المتحدة - سواء ما يمكن تحسينه أو ما تم القيام به بشكل جيد - حتى نكون مستعدين بشكل أفضل للتعامل مع أي أوبئة مستقبلية.

إنه أيضًا فرصة لتقديم سجل طويل الأمد للأثر المدمر للوباء على الناس في جميع أنحاء المملكة المتحدة.

وأخيرًا، سأحاول أنا وفريق التحقيق إيجاد طريقة لإحياء ذكرى من فقدانهم بأكثر الطرق احترامًا وملاءمة.